

Distr.: General
2 August 2013
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية ٢٠١٣

٩-١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نيويورك

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

تقديرات الميزانية المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة

٢٠١٤-٢٠١٧

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولاً - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نسخة أُتحت مقمدا من التقرير عن تقديرات الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2013/41). وخلال نظرها في التقرير، اجتمعت اللجنة مع مديرة البرنامج الإنمائي وغيرها من الممثلين الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية.

ثانياً - تقديرات الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

شكل الميزانية وعرضها

٢ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن المجلس التنفيذي طلب من البرنامج الإنمائي في المقرر ٢٢/٢٠٠٩ أن يواصل تحسين طريقة الميزنة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بغية أن تقدم كل منظمة ميزانية متكاملة منفردة، بدءاً من عام ٢٠١٤. وحسب المشار إليه في الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، فإن عرض الميزانية المتكاملة يأتي بعد عملية مواءمة الميزانية، التي شملت



الرجاء إعادة استعمال الورق



إطاراً متوائماً لتصنيف التكاليف (المقرر ٢٠١٠/٣٢)، ومنهجية متوائمة لمفهوم استرداد التكاليف (المقرران ٢٧/٢٠١٢ و ٩/٢٠١٣)، وتضمنت نهج الميزنة القائمة على النتائج المعتمد في المقرر ١٠/٢٠١١ (DP/2013/41، الفقرة ٣).

٣ - وتتألف وثيقة تقديرات الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ من أربعة فروع: السياق الاستراتيجي، والسياق المالي، والعنصر البرنامجي، والعنصر المؤسسي. وقد أشير فيها إلى أن المجلس التنفيذي قُدمت إليه للمرة الأولى ميزانية متكاملة تتجلى فيها أمور منها ما يلي (المرجع نفسه، الفقرات ٣-٥):

(أ) عرض منفرد ومتكامل لجميع الأنشطة الممولة من الموارد العادية (قُدم في السابق من خلال ميزانية مؤسسية مدتها سنتان، وترتيبات برنامجية مدتها أربع سنوات)؛

(ب) نفس فترة الأربع سنوات المحددة للخطة الاستراتيجية، مما يتمشى مع مقرر المجلس التنفيذي ٢٧/٢٠١٢؛

(ج) توقعات عن الموارد لفترة أربع سنوات، مع إجراء استعراض في منتصف المدة يركز على التقديرات المالية للعنصر المؤسسي في الميزانية المتكاملة (بالتوافق مع تحديث للعناصر البرنامجية كل سنتين)؛

(د) نهج الميزنة القائمة على النتائج، يشمل: '١' تحسين التركيز على النتائج والربط بالميزانية الاستراتيجية؛ '٢' جداول متوائمة للميزانية فيما يختص بالخطة المتكاملة للموارد (الجدولان ١ (أ) و ١ (ب))، وإطار متكامل للنتائج والموارد (المرفق ١).

استعراض منتصف المدة

٤ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي (٢٧/٢٠١٢، الفقرة ١١)، تغطي توقعات الموارد والميزانية المتكاملة لجميع فئات التكاليف فترة أربع سنوات، تتزامن مع فترة سريان الخطة الاستراتيجية المتعلقة بكل منظمة، وأن استعراض الميزانية المتكاملة سيقترن باستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية المتعلقة بكل منظمة.

٥ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه وفقاً للأحكام السارية من النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي، لا سيما البند ١٣-٩، تعد مديرة البرنامج المقترحات التكميلية الرامية إلى تعديل الميزانية التكميلية على نحو يتسق مع الميزانية المؤسسية المعتمدة وتُقدم تلك المقترحات إلى المجلس التنفيذي. ويجري تقديم تلك المقترحات أيضاً إلى اللجنة الاستشارية التي يكون مطلوباً منها استعراضها وتقديم تقرير عنها إلى المجلس التنفيذي.

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والميزنة المتعددة السنوات

٦ - أُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأنه أُقر في المعيار ٢٤ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بأن الكيانات تعتمد وتتيح علانية ميزانيات متعددة السنوات بدلا من ميزانيات سنوية منفصلة. ووفقا للمعيار، في حالة إقرار الكيان ميزانية لفترة سنتين أو ميزانية أخرى متعددة السنوات لا تفصل على وجه التحديد بين قيم الميزانية المتعلقة بكل سنة من سنوات الفترة، قد يكون من الضروري تعيين القيم المتعلقة بكل سنة من سنوات الفترة لدى تحديد الميزانيات السنوية التي تفي بأغراض هذا المعيار. وفي هذا الصدد، ذكرت أمانة البرنامج الإنمائي أن لديها منهجية معمول بها يتم بموجبها تحديد الميزانيات السنوية لأغراض الإدارة الداخلية، حيث أشارت إلى أن الميزانية التي أقرها المجلس التنفيذي تمثل أداة من أدوات التخطيط توفر منظورا أبعد مدى. وقد طبقت المنهجية على البيان الذي تضمن مقارنة بين الميزانية والأرقام الفعلية في البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٧ - ولدى النظر في الميزانية المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، رحبت اللجنة بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في تطبيق الميزنة القائمة على النتائج، وحثته على مواصلة ما يبذله من جهود في هذا الصدد بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. وأعربت اللجنة عن ثقتها في أن الميزانيات المتكاملة اللاحقة التي سيعدها البرنامج الإنمائي ستعكس التغييرات المتوخاة، بما في ذلك مواءمة تصنيفات الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها، بالإضافة إلى تحسين الربط بين النتائج في الخطط الاستراتيجية والموارد المطلوبة لتحقيق تلك النتائج، إلى جانب بيانات عن نفقات فترة السنتين السابقة لأغراض المقارنة (DP/2011/35، الفقرة ١٥). وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة بما يبذله البرنامج التنفيذي من جهود وما حققه من تقدم في عملية مواءمة الميزانية، بما في ذلك تحسين التطابق بين الموارد والخطط الاستراتيجية وإدراج نفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ لأغراض المقارنة.

٨ - وفيما يختص بتوقعات الموارد في فترة الأربع سنوات الواردة في الميزانية المتكاملة المقترحة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن التوقعات المتعلقة بالعنصر المؤسسي تعكس تقديرات الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والتقديرات الافتراضية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (DP/2013/41، الجدول ٣). واللجنة الاستشارية، إذ تدرك جوانب عدم التيقن الكامنة المرتبطة بتوقعات الموارد وافتراضات التكاليف على مدار فترة الأربع سنوات، تعتبر أن استعراض نصف المدة الذي سيجري عام ٢٠١٥ سيكون فرصة مهمة تتيح تقييم صياغة

الميزانية المتكاملة وتنفيذها، وكذلك النظر في تقديرات الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. لذا تتطلع اللجنة إلى إجراء استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٩ - وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة الاستشارية إذ تقر بأن البرنامج الإنمائي قد اتبع نهج الميزنة القائمة على النتائج في إعداد ميزانيته المتكاملة حسب ما أقره المجلس التنفيذي، فإنها تطلب مع ذلك من البرنامج الإنمائي أن يوفر للجنة معلومات عن البنود الأساسية للنفقات تحت بند موارد الموظفين والموارد غير المتصلة بالموظفين، كمعلومات تكميلية تيسر نظرها فيها مستقبلاً، وتحليلاً أفضل للعنصر المؤسسي من ميزانيته المتكاملة.

الاحتياجات الشاملة من الموارد

١٠ - يقدم الشكل ١ من وثيقة الميزانية لمحة عامة عن المساهمات الفعلية والتقديرية من الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ حسب فئة التمويل. ويبلغ مجموع المساهمات المتوقعة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مبلغاً قدره ٣٥٩ ١٩ مليون دولار، يتألف مما يلي (المرجع نفسه، الفقرة ٧ والجدول ١(أ)):

(أ) موارد عادية قدرها ٣ ٦٠٠ مليون دولار (تتألف من مبلغ ١ ٧٥٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ومبلغ ١ ٨٥٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧)؛

(ب) موارد أخرى قدرها ١٢ ٧٥٩ مليون دولار (تتألف من مبلغ ٦ ٢٥٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ومبلغ ٦ ٥١٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧)؛

(ج) موارد محلية قدرها ٣ ٠٠٠ مليون دولار مقدمة من الحكومات المضيفة (تتألف من مبلغ ١ ٥٠٠ مليون دولار لكل فترة من فترتي السنتين).

١١ - وتغطي الخطة المتكاملة للموارد عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ المبينة في الجدول ١ (أ) الموارد العادية والموارد الأخرى، التي تعكس فئات تصنيف التكاليف المعتمدة في المقرر ٣٢/٢٠١٠، وتتضمن استرداد التكاليف بما يتمشى مع الشكل المتوائم للخطة المتكاملة للموارد (المرجع نفسه، الفقرة ٩). ويرد في الشكل ٢(أ) والجدول ١(أ) توزيع النفقات الكلية المقدرة التي تبلغ ٢٢ ٦٤١,٧ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والتي تتألف مما يلي:

(أ) الأنشطة الإنمائية: مبلغ ٢٠ ١١١,٦ مليون دولار، أو ما يعادل نسبة ٨٨,٨

في المائة؛

- (ب) أنشطة التنسيق التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التنمية: مبلغ ٣٧٠,٦ مليون دولار، أو ما يعادل نسبة ١,٧ في المائة؛
- (ج) الأنشطة الإدارية: مبلغ ٨٣٦,٣ مليون دولار، أو ما يعادل نسبة ٨,١ في المائة؛
- (د) أنشطة الأغراض الخاصة: مبلغ ٣٢٣,٢ مليون دولار، أو ما يعادل نسبة ١,٤ في المائة.

ثالثا - العنصر المؤسسي في الميزانية المتكاملة

١٢ - تبلغ قيمة العنصر المؤسسي المقدر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤ في الميزانية المتكاملة ١٣٥٩,٦ مليون دولار، تمثل مبلغ ٧١٣ مليون دولار للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ (تقديرات الميزانية) ومبلغ ٦٤٦,٦ مليون دولار للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦ (تقديرات افتراضية). ويرد في الجدول ٣ من الوثيقة لمحة عامة عن العنصر المؤسسي المقترح حسب فئة تصنيف التكاليف للفترتين ٢٠١٥-٢٠١٤ و ٢٠١٦-٢٠١٧. وفي حين أنه قُدم مزيد من المعلومات التفصيلية عن تقديرات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ بهدف تيسير إجراء مقارنة مع الأنشطة الواردة في الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، فإن تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وُضعت على أساس تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرة ٤١).

تقديرات الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

١٣ - تعكس تقديرات الميزانية التي تبلغ ٧١٣ مليون دولار للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ خفضا صافيا قدره ١٤٣,٥ مليون دولار، أو ما يعادل نسبة ١٥,٤ في المائة، في مقابل ميزانية معتمدة قدرها ٨٥٦,٥ مليون دولار للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وحسب ما ذكره البرنامج الإنمائي، تعكس المقترحات خفضا مقصودا في نصيب الموارد العادية المخصصة للعنصر المؤسسي وتحويله لصالح العنصر البرنامجي (المرجع نفسه، الجدول ٤، والفقرتان ٤٢ و ٤٣).

١٤ - ويرد في الجدول ٤، موجز المجالات الرئيسية للزيادة والنقصان في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مقارنة بالفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، الذي يبين ما يلي (المرجع نفسه، الفقرات ٤٥-٤٧):

(أ) تخفيضات مجموعها ١٧٣,٥ مليون دولار، أو ما يعادل نسبة ١٨,٦ في المائة، تعكس '١' المطابقة مع مستويات التبرعات المتوقعة (٦٦,٥ مليون دولار)؛ '٢' تنفيذ المقرر ٩/٢٠١٣ المتعلق باسترداد التكاليف (٩٧ مليون دولار)؛ '٣' إتمام الاستثمارات

غير المتكررة المدرجة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والمتصلة بالخدمات ذات القيمة المضافة المقدمة من المنظمة، فيما يختص بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (١٠ ملايين دولار)؛

(ب) يقابل التخفيضات جزئيا الزيادات التالية '١' مبلغ ٢٥ مليون دولار (٢,٧ في المائة) في التكاليف غير التقديرية (مما يشمل تسويات التضخم والعملات)، في مقابل زيادات في التكاليف عن الفترتين ٢٠١٠-٢٠١١ (١٠,٧ في المائة) و ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (١٥,١ في المائة)؛ '٢' خمسة ملايين دولار (٥,٥ في المائة) لدعم تنفيذ خطة التغيير (من قبيل الاستثمار في وضع نظم محكمة للمعارف)، ونماذج أعمال المكاتب القطرية، وتحليل الأعمال، والإدارة القائمة على النتائج). ولم تُقترح زيادات لإعادة تصنيف الوظائف عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

١٥ - وإضافة إلى الممارسة السابقة ومتابعة لها، يطلب البرنامج الإنمائي إذنا استثنائيا لإنفاق زهاء ٣٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في صورة موارد عادية لازمة لتدابير الأمن التي ستقتصر على الولايات الأمنية الجديدة والناشئة حسب المحدد في التوجيهات الصادرة عن إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن. وسوف يقدم البرنامج الإنمائي تقريرا عن استعمال الاعتماد المتعلق بالأمن لدى حدوث ذلك (المرجع نفسه، الفقرة ٤٤).

الاحتياجات من الوظائف

١٦ - تتضمن الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ غطاء ماليا مقترحا قدره ٥٦٨,٧ مليون دولار في صورة موارد عادية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ومبلغ ٥١٩,٩ مليون دولار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ من أجل تمويل الوظائف من الرتب مد-١ والرتب العليا، وكذلك، بالاقتران مع موارد أخرى، قدرات مؤسسية أساسية من الرتبة ف-٥ والرتب الأدنى التي تؤدي المهام الداعمة لولاية البرنامج الإنمائي. ويمثل ذلك خفضا في الغطاء المالي مقارنة بالفترة السابقة (مبلغ ٥٦٨,٧ مليون دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ في مقابل مبلغ ٦٧٢,٥ مليون دولار في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣) (المرجع نفسه، الفقرة ٥٨). وحسب ما ذكره البرنامج الإنمائي، تشمل الميزانية المتكاملة استراتيجية تستهدف تمويل تكاليف الموظفين فيما يختص بالوظائف من الرتبة ف-٥ وما دونها بطريقة تعكس بدقة أكبر إطار النتائج والمصادر الأساسية التي تمول الأنشطة الرئيسية باستعمال مصادر التمويل المتعددة. وعلاوة على ذلك، يفرض ذلك إلى استعمال الموارد بشكل استراتيجي أكبر وكفاءة أعلى، مما يتيح للبرنامج الإنمائي تخصيص نصيب أكبر للأنشطة الإنمائية (المرجع نفسه، الفقرة ٥٥).

١٧ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه نظرا إلى أن البرنامج الإنمائي يُموَّل من مزيج من الموارد العادية والموارد الأخرى، فإنه يقترح استراتيجية لتمويل تكاليف الموظفين فيما يختص بالرتب ف-٥ وما دونها تعكس على نحو أدق أطر النتائج الأساسية وتعدد مصادر التمويل المستعملة في تحقيق تلك النتائج. ويرى البرنامج الإنمائي أن ذلك سيفضي إلى استعمال الموارد العادية بشكل استراتيجي أكبر وقدرة أعلى من الكفاءة والملاءمة وتقليل الازدواجية في الإعانات المقدمة إلى شتى الأنشطة الممولة من موارد أخرى. ولن يفضي ذلك النهج إلى خفض الرقابة على مستوى الموارد الطبيعية المخصصة للوظائف، حيث إن الرقابة ستُمارس على مستوى الغطاء المالي للموارد، ومن ثم كفاءة بقاء الوحدات التنظيمية، والبرنامج الإنمائي ككل، داخل نطاق الميزانية المعتمدة. وعلى غرار ما تم في الماضي، سيجري البرنامج الإنمائي أيضا تسويات أساسية استنادا إلى حجم التبرعات (بجري الإفادة سنويا بالموارد المستعملة، وذلك في إطار البيانات المالية المراجعة المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

١٨ - واستفسرت اللجنة الاستشارية عن الكيفية التي ستُنفذ بها استراتيجية التمويل الجديدة، بما يشمل عملية مراجعتها، وأبلغت بأن ذلك سيتم من خلال أداة التمويل الاستراتيجي الداخلية التي يتولى البرنامج الإنمائي تشغيلها على شبكة الإنترنت، والتي تقوم بموجبها سنويا جميع المكاتب القطرية وجميع الوحدات بمكاتب المقر بإعداد خطط العمل السنوية المتكاملة والاحتياجات من الموارد اللازمة لتطبيق الخطط. وبدءا من عام ٢٠١٤، ستضمن خطة العمل المتكاملة لكل وحدة مقترح تمويل لجميع الوظائف (في مقابل مصدر التمويل المنفرد الحالي). وسيجري استعراض خطط العمل المتكاملة واعتمادها عن طريق المكاتب الإقليمية المعنية (في حالة المكاتب القطرية) أو مكاتب المقر (في حالة وحدات المقر). ومن خلال تلك العملية، ستقرر المكاتب مستوى تخصيص الموارد العادية لكل وحدة من المصدر المعتمد المتاح. وستتولى مديرة البرنامج اعتماد جميع خطط العمل، مما يكفل أن يبقى البرنامج الإنمائي ككل في حدود الميزانية المأذون بها. ومن خلال تلك العملية المتكاملة التي يتم من خلالها التخطيط للأعمال، سيجري استعراض مصدر التمويل وتساويته سنويا عند الضرورة. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يقوم البرنامج الإنمائي عن كسب برصد وتقييم تنفيذ استراتيجية التمويل المقترحة وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الشأن في إطار استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة الذي سيجري عام ٢٠١٥.

الإيرادات والمساهمات الحكومية في تكاليف المكتب المحلي

١٩ - يُقدر مجموع إيرادات العنصر المؤسسي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بمبلغ ٧٥,٤ مليون دولار محقق من ثلاثة مصادر: (أ) المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية (٥٢,٦ مليون دولار)؛ (ب) الإيرادات المتأتية من برنامج متطوعي الأمم المتحدة بتوفير المتطوعين لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى (٥ ملايين دولار)؛ (ج) تبرعات لمعادلة تكلفة رد الضرائب على الدخل التي يدفعها موظفو الأمم المتحدة مقابل مرتباتهم (١٧,٨ مليون دولار) (المرجع نفسه، الفقرتان ٤٨ و ٤٩).

٢٠ - ويبين الجدول ٥ في وثيقة الميزانية قيمة المساهمات الحكومية لعام ٢٠١٢ في تكاليف المكاتب المحلية وهي ٤٢,٨ مليون دولار (مقابل التزام إجمالي قدره ٦٨,٤ مليون دولار)، وتمثل نسبة التزام قدرها ٦٣ في المائة، في مقابل نسبة ٧٥ في المائة عام ٢٠١٠. ويشير البرنامج الإنمائي إلى أنه رغم تقديره لجوانب التحسن التي حققتها البلدان المستفيدة من البرامج في الوفاء بالتزاماتها فيما يختص بالمساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية، فإن التزام البلدان المتوسطة الدخل ما زال دون المستوى المنشود، وأنه سيواصل العمل بخيار احتجاز جزء من موارد الميزانية المؤسسية لصالح البلدان التي تواجه عجزا كبيرا، مع التركيز على البلدان المتوسطة الدخل (المرجع نفسه، الفقرتان ٥٠ و ٥١).

٢١ - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المرة الأخيرة التي قام فيها البرنامج الإنمائي فعليا باحتجاز جزء من موارد الميزانية المؤسسية، بسبب عدم سداد المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية، كانت في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وجرت التخفيضات حصرا في التكاليف التشغيلية وليس في أي وظيفة من وظائف الموظفين. ورغم أن البرنامج الإنمائي قد احتفظ دوما، منذ عام ٢٠٠٣، بخيار احتجاز نصيب من موارد الميزانية المؤسسية من بلدان تواجه عجزا شديدا في المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية، فإن هذا الخيار لم يُتبع، لا سيما بسبب التأثير الذي قد يحدثه في النتائج الإنمائية، خاصة في أقل البلدان نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض. بيد أن البرنامج الإنمائي يرصد بصورة استباقية حالة المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية، ويرسل رسائل تذكير تطلب سداد المدفوعات المستحقة للحكومات المستفيدة من البرامج. وترى اللجنة الاستشارية أن البرنامج الإنمائي قد يرغب في اتباع ذلك الخيار بانتظام، لا سيما عندما يتضح أن البلدان المعنية في وضع يمكنها من الوفاء بالتزاماتها.

المنهجية المتوائمة لاسترداد التكاليف والتمويل الانتقالي لأنشطة الإدارة

٢٢ - يرد في الفقرتين ٥٩ و ٦١ من المرفق الثاني من وثيقة الميزانية المتكاملة بيان المنهجية المتوائمة لاسترداد التكاليف وما قد يترتب عليها من آثار. وقد اعتمد عدد من التغييرات التشريعية فيما يختص بالمنهجية استرداد التكاليف بموجب مقرر المجلس التنفيذي ٣٢/٢٠١٠ الذي أُقرت به فئات التصنيف المتوائمة للتكاليف، كما أُقرت بموجب المقررين اللاحقين ٢٧/٢٠١٢ و ٩/٢٠١٣ منهجية متوائمة لحساب معدلات استرداد التكاليف، اعتباراً من عام ٢٠١٤. وبناء عليه، جرى زيادة نصيب موارد استرداد التكاليف المخصصة للأنشطة المؤسسية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وسوف تزداد النفقات المخطط لها الممولة من الموارد الأخرى من ١٢١ مليون دولار، أو ما يعادل نسبة ١٩ في المائة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، إلى ٧٢٠,١ مليون دولار، أو ما يعادل نسبة ٥٠,٣ في المائة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وإلى ٧٤٩,٢ في المائة، أو ما يعادل نسبة ٥٣,٧ في المائة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢٣ - وفي هذا الصدد، يشير البرنامج الإنمائي إلى أن ثمة حاجة إلى توفير مبالغ للتمويل الانتقالي بسبب الفترة الانتقالية المطلوبة قبل تمام إنفاذ منهجية استرداد التكاليف الجديدة وإمكانية وضع أولويات موارد استرداد التكاليف بهدف تمويل أنشطة الإدارة (المرجع نفسه، الفقرات ٦٢-٦٥). ولذا، من المقترح توفير مبلغ ١٣٢,٨ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ومبلغ ٦٦,٤ مليون دولار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ اللذين سيتولى المجلس التنفيذي استعراضهما عام ٢٠١٥. وسوف يقوم البرنامج الإنمائي بتقييم التقدم المحرز في تمويل معدلات استرداد التكاليف التي أُقرت في المقرر ٩/٢٠١٣، وكذلك هوج تمويل أنشطة الفعالية الإنمائية، التي ستدرج كعنصر من عناصر استعراض سياسة استرداد التكاليف عام ٢٠١٦، وفقاً للمقرر ٩/٢٠١٣.

٢٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية التقدم المحرز في المنهجية المتوائمة لاسترداد التكاليف، وترحب بزيادة نصيب الميزانية المؤسسية التي ستُمَوَّل من المصادر الأخرى نتيجة إجراء عملية المواءمة. وتتوقع اللجنة تلقي المزيد من المستجدات في هذه المسألة في سياق استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة الذي سيجري عام ٢٠١٥.

أنشطة التنسيق التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التنمية

٢٥ - أشير في وثيقة الميزانية إلى أنه استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، توصل الفريق الاستشاري التابع لمديري مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى اتفاق حاسم الأهمية بشأن تقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين على

نطاق المنظومة على أساس مركزي، وبطريقة تمويل يمكن التنبؤ بها ليحل محل الترتيبات المخصصة وطلبات الحصول على أموال. وينص الاتفاق على توفير الحد الأدنى من قدرات التنسيق لأفرقة الأمم المتحدة القطرية حسب تصنيف أنواع البلدان، والفرق الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وتولي مكتب تنسيق عمليات التنمية مهام أمانة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (المرجع نفسه، الفقرة ٦٨). ومن ثم اقترحت الموارد اللازمة لأنشطة التنسيق التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التنمية بمستوى مبلغ ٢٤٢,٣ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، الذي يعكس زيادة قدرها ثمانية ملايين دولار مقارنة بالمستوى المقدر الذي بلغ ٢٣٤,٣ مليون دولار في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويرد في الفقرتين ٦٩ و ٧٠ من الميزانية المتكاملة تفاصيل توزيع الموارد.

٢٦ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن العناصر الأساسية الثلاثة التي أثرت في اقتراح البرنامج الإنمائي بخصوص أنشطة التنسيق التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التنمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ هي قرار الجمعية العامة، واتفاق تقاسم التكاليف الذي أبرم لاحقاً فيما بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وتنفيذ المنهجية المتوائمة لتقاسم التكاليف. فأولاً، وفقاً للقرار، فإن نظام المنسقين المقيمين، رغم أن البرنامج الإنمائي يتولى إدارته، فإن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يملك زمام أمور ذلك النظام كافة، ومن ثم ينبغي أن تتم إدارته بشكل تشاركي وجماعي وخاضع للمساءلة المتبادلة داخل ذلك النظام. وثانياً، عقب إبرام اتفاق تقاسم التكاليف، سيقوم البرنامج الإنمائي، بوصفه الجهة التي تتولى قيادة أداء المنسقين المقيمين، بما يلي: (أ) مواصلة توفير التمويل التام اللازم للتكاليف 'الرئيسية' (مبلغ قدره ١٧٦,٣ مليون دولار لفترة السنتين) اللازمة للنظام على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، (ب) المشاركة في صيغة تقاسم التكاليف المتعلقة بالتكاليف التكميلية التي تبلغ ٦٦ مليون دولار لفترة السنتين على قدم المساواة بين جميع أعضاء البرنامج الإنمائي، وبالتالي سيزداد مجموع التمويل المقدم من البرنامج الإنمائي في أنشطة التنسيق التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التنمية بمبلغ ثمانية ملايين دولار. ثالثاً، استُبعدت أنشطة التنسيق المذكورة من المنهجية المتوائمة لاسترداد التكاليف، حيث إن تلك التكاليف تسري أساساً على البرنامج الإنمائي لدى قيادته أداء المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة.

أنشطة الأغراض الخاصة

٢٧ - تتضمن أنشطة الأغراض الخاصة العمليات التي يديرها البرنامج الإنمائي لصالح كيانات أخرى (برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)

والاستثمارات الرأسمالية (المرجع نفسه، الفقرة ٧١). وبالنسبة للاستثمارات الرأسمالية هناك خطتان من خطط الإنفاق الرأسمالي تكتسبان أولوية عليا، ولذا يجري توفير الموارد اللازمة لما يلي: (أ) رفع مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الحد الأمثل؛ (ب) إدخال تحسينات على الحيازات المستأجرة. وتمشيا مع التعريفات المتوائمة لتصنيف التكاليف، تجري إعادة تصنيف مبلغ ٥٩,٢ مليون دولار (يتألف من مبلغ ١٨,٣ مليون دولار في صورة موارد عادية ومبلغ ٤٠,٩ مليون دولار في صورة موارد أخرى) من فئة الإدارة إلى فئة الأغراض الخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الرأسمالية (المرجع نفسه، الفقرتان ٧٧ و ٧٨).

٢٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يعتمد المجلس التنفيذي العنصر المؤسسي المقترح من الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

رابعا - مسائل أخرى

٢٩ - طلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن التقدم المحرز في الاستعراض الهيكلي والنتائج الأولية المحققة بصدده، مما يشمل التأثير المحتمل أن تتعرض له المكاتب الإقليمية. وأبلغت اللجنة بأن مديرة البرنامج قد دشنت استعراضا لهيكل البرنامج الإنمائي، يستهدف دعم الفعالية والكفاءة والسرعة في المجال التنظيمي من أجل تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية الجديدة، والذي سيجري في إطار غطاء الموارد المحمل في هذه الميزانية. ودخل الاستعراض حاليا المرحلة الأولية، حيث يجري جمع المعلومات التي تغطي الأنشطة المؤسسية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، ومن ثم ليس هناك بعد نتائج أولية في الوقت الحالي. وتلاحظ اللجنة مما تلقته من معلومات لدى طلبها أن هناك عددا من الوظائف الشاغرة من الرتبين مد-١ و مد-٢، ذكر البرنامج الإنمائي أنهما ستظل شاغرة حين إجراء الاستعراض الأشمل لهيكل البرنامج الإنمائي. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي نتائج الاستعراض الهيكلي في سياق استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة الذي سيجري عام ٢٠١٥.

٣٠ - وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن سياسات البرنامج الإنمائي بصدده تخصيص معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمركبات للموظفين. وأبلغت اللجنة بأنه يجري تزويد موظفي البرنامج الإنمائي بتلك المعدات حسب احتياجات العمل. وتشكل الحواسيب المحمولة والهواتف ذات اللوحات الإلكترونية الخيار الأول المفضل على الحواسيب المكتبية نظرا إلى الحاجة إلى التنقل وتوفير القدرة على مواصلة العمل، ولا يحصل المستعملون إلا على جهازين محمولين للحد من ارتفاع التكاليف. ويجري وضع سياسات ومعايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على صعيد المقر، ويجري تحديثها كل فترة ١٢ شهرا. وعلاوة على ذلك، هناك دورة متوقعة لاستبدال الحواسيب المحمولة والهواتف ذات اللوحات الإلكترونية

مدتها أربع سنوات، وأي استثناء من تلك القاعدة يتعين أن يستند إلى احتياجات العمل في البرنامج الإنمائي ويتطلب موافقة على مستوى المديرين.

٣١ - وفيما يختص بالمركبات، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه يحق عادة لكل مكتب إقليمي تزويد الممثل المقيم والمنسق المقيم بالمركبات (في حالة الاستحقاق)، إضافة إلى مركبة لكل ثلاثة من الموظفين الفنيين. وكحد أدنى، يُتاح للمكاتب الإقليمية الحصول على ثلاث مركبات (أربع مركبات حال وجود منسق مقيم): مركبة رسمية واحدة تخصص للمنسق المقيم، ومركبة واحدة لموظف الشؤون الإدارية/المالية، ومركبة واحدة للموظف المسؤول عن البرامج.

٣٢ - وإذ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن البرنامج الإنمائي يقوم كل فترة ١٢ شهرا بتحديث السياسات والمعايير في هذا الصدد، فإن اللجنة تطلب أن يزودها البرنامج الإنمائي بأحدث المعلومات فيما يتعلق بتخصيص معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمركبات، كمعلومات تكميلية للميزانية التكميلية في سياق استعراض منتصف المدة الذي سيجري عام ٢٠١٥.